الأمم المتحدة

UNEP/PP/INC.4/4

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.: General
4 April 2024

Arabic
Original: English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الدورة الرابعة
أوتاوا، 23–29 نيسان/أبريل 2024
البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل التنظيمية: تنظيم الأعمال

مذكرة تصورية للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية**

مذكرة من رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية

الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية: هدفنا المشترك وتوقعاتنا ونهجنا

أولاً- هدفنا وتوقعاتنا

1- ستعقد الدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، في أوتاوا، كندا، في الفترة من 23 إلى 29 نيسان/أبريل 2024. ويمكن الاطلاع على جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/1. ويرد أيضاً جدول أعمال مؤقت مشروح في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/1/Add.1.

2- وفي هذه المرحلة من المفاوضات، يتمثل هدفنا المشترك في ضمان أن نتمكن من استكمال وضع صك دولي ملزم قانوناً بحلول نهاية هذا العام، وفقاً لولايتنا، وبطريقة شفافة وشاملة.

3- ومن هذا المنطلق، تهدف هذه المذكرة إلى مساعدة الأعضاء في أعمالهم التحضيرية للدورة الرابعة واقتراح سبيل للمضي قدماً بهدف الاستفادة القصوى من الوقت المحدود المتاح لاستكمال المفاوضات. وينبغي قراءة هذه المذكرة مقترنة بوثائق الاجتماع[1].

* UNEP/PP/INC.4/1.

** لم تحرر هذه المذكرة رسمياً.

(1) ترد قائمة بوثائق الاجتماع في مرفق هذه المذكرة.

ثانياً- الغرض من الاجتماع

4- هدفنا في الدورة الرابعة هو المضي قدماً بمفاوضاتنا حتى تتمكن اللجنة، في دورتها الخامسة، من وضع الصيغة النهائية لنص صك يدعم الأعضاء في تحقيق هدفهم الجماعي المتمثل في إنهاء القضاء على بالمواد البلاستيكية ويمكن تنفيذه بفعالية.

5- ويُعرض على اللجنة مشروع نص منقح يرد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3[(2)]. ووفقاً للتكليف الصادر عن اللجنة، جمَّعت الأمانة مشروع النص المنقح هذا استناداً إلى الوثائق الختامية لأفرقة الاتصال الثلاثة التي أنشئت في دورتها الثالثة.

6- ووافقت اللجنة في دورتها الثالثة على أن يكون مشروع النص المنقح هذا نقطة انطلاق وأساساً للمفاوضات التي تُجرى بشأن النص في الدورة الرابعة، دون المساس بحق أي عضو في اقتراح إضافات أو حذف أو تعديلات أثناء المفاوضات في الدورة الرابعة. وقررت اللجنة أيضاً في دورتها الثالثة أن تعقد دورتها الخامسة في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024.

7- ومع أخذ هذا الإطار الزمني في الاعتبار، سيتعين أن تركز جميع جهودنا في الدورة الرابعة على مواصلة تطوير نص الصك والتكليف بأي عمل ضروري فيما بين الدورتين الرابعة والخامسة، حتى تُعرض على اللجنة جميع العناصر اللازمة لاختتام أعمالها بنهاية دورتها الخامسة.

8- وقد شددت مشاوراتي على أن الوفاء بولاية عمل هادفة وشاملة وفعالة وشفافة فيما بين الدورتين الرابعة والخامسة أمر ضروري لإثراء الجوانب الرئيسية للمفاوضات ولتمكيننا من اختتام المفاوضات.

9- واستناداً إلى هذه العناصر، تتمثل أهداف الدورة الرابعة للجنة فيما يلي:

(أ) تقديم وتبسيط النص المنقح للصك على النحو الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3؛

(ب) البت في أي عمل مطلوب فيما بين الدورتين الرابعة والخامسة للجنة، لدعم مواصلة تطوير نص الصك في الدورة الخامسة؛

(ج) النظر في مكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي؛

(د) الاتفاق على مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الخامسة يحال إليها لاعتماده.

ثالثاً- طرائق عقد الدورة

10- وضع البلد المضيف والأمانة الترتيبات اللازمة لعقد الدورة في أوتاوا، كندا، في الفترة من 23 إلى 29 نيسان/أبريل 2024.

11- وستكون المجموعات الإقليمية قد أجرت مشاورات قبل الدورة، بدعم من الأمانة، لتمكين الأعضاء من التشاور والمضي قدماً بشأن المواقف الإقليمية ودعم أعمالهم التحضيرية للدورة الرابعة. إضافةً إلى ذلك، سيكون من الممكن أيضاً إجراء مشاورات إقليمية في مكان انعقاد الاجتماع في 21 نيسان/أبريل 2024. وستتاح أيضاً فرصة لعقد اجتماعات إقليمية طوال أسبوع الدورة.

12- وستعقد الجلسات العامة للدورة الرابعة باللغات الرسمية الست للأمم المتحدة. ومراعاةً للممارسة المتبعة في الأمم المتحدة، ستعقد أي اجتماعات لأفرقة الاتصال وأي اجتماعات غير الجلسات العامة باللغة الإنكليزية فقط. وستعقد الدورية حضورياً، مع بث الجلسات العامة على الهواء مباشرة.

(2) متاحة على الرابط: https://www.unep.org/inc-plastic-pollution/session-4/documents.

رابعاً- افتتاح الدورة

13- ستُفتتح الدورة الرابعة للجنة الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء، الموافق 23 نيسان/أبريل 2024. وأقترح أن نتقدم بسرعة في هذا البند من جدول الأعمال وألا يدلَى ببيانات في إطار هذا البند من جدول الأعمال، بل في إطار البند 4 من جدول الأعمال. علاوةً على ذلك، وحرصاً على الوقت وبالنظر إلى حجم العمل المعروض علينا، ألتمس عذركم في الامتناع عن الإدلاء ببيانات وطنية فردية في الجلسة العامة، وتقديم أي بيانات وطنية كتابة بدلاً من ذلك من خلال منصة وثائق اللجنة التي تصدر أثناء الدورة.

خامساً- انتخاب أعضاء المكتب

14- لا يُتوقع انتخاب أعضاء المكتب في الدورة الرابعة. بيد أنه إذا اقتضى الأمر انتخاب أعضاء المكتب، فإنه سيجري وفقاً للمادتين 11 و13 من مشروع النظام الداخلي المنطبقتين على عمل اللجنة على أساس مؤقت (انظر الفرع سادساً- ألف أدناه).

سادساً- المسائل التنظيمية

ألف- النظام الداخلي

15- وافقت اللجنة في دورتها الأولى على أن ينطبق مشروع النظام الداخلي، بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.3/3، على عملها بصفة مؤقتة إلى حين اعتماده. وقد وافقت اللجنة أيضاً على النظر في اعتماد النظام الداخلي خلال دورتها الثانية.

16- وقررت اللجنة، في دورتها الثانية، اعتماد البيان التفسيري التالي المتعلق بالفقرة 1 من المادة 38:

> تعي لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بناءً على المناقشات التي دارت بشأن مشروع النظام الداخلي للجنة التفاوض الحكومية الدولية، أن آراء أعضاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية متباينة بشأن الفقرة 1 من المادة 38 وبشأن إدراجها في تقرير لجنة التفاوض الحكومية الدولية عن أعمال دورتها الأولى. ولذلك، فإن التطبيق المؤقت للفقرة 1 من المادة 38 من مشروع النظام الداخلي كان موضع نقاش. وفي حالة الاحتكام إلى الفقرة 1 من 38 قبل اعتماد النظام الداخلي رسمياً، يُرجى تذكُّر الأعضاء لهذا الاختلاف في الآراء.

17- لذلك سيظل مشروع النظام الداخلي سارياً على أساس مؤقت على عمل اللجنة، كما تقرر في دورتها الأولى.

باء- إقرار جدول الأعمال

18- وافقت اللجنة في دورتها الثالثة على إحالة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/1 لاعتماده في دورتها الرابعة. وترد شروح جدول الأعمال المؤقت في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/1/Add.1. وسأدعو اللجنة إلى إقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/1.

جيم- تنظيم الأعمال

19- سيبدأ عمل اللجنة بجلسة عامة يوم الثلاثاء 23 نيسان/أبريل وسيختتم بجلسة عامة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل 2024. وقد أبلغتني الأمانة أنه تم ترتيب الترجمة الفورية للجلسات العامة خلال هذه الفترة.

20- وكما هو موضح بمزيد من التفصيل أدناه، أتوقع أن يتم الاضطلاع بمعظم العمل خلال الأسبوع في أفرقة اتصال، مدعومة بمشاورات مع الرئيس أو الرؤساء المشاركين لأفرقة الاتصال حسب الحاجة. وسأعقد جلسات عامة حسب الحاجة خلال الأسبوع، بما في ذلك تقديم معلومات مستكملة منتظمة وتقييم التقدم المحرز في أفرقة الاتصال.

21- ويرد أدناه تنظيم الأعمال المقترح، بما في ذلك في الجلسات العامة وفي أفرقة الاتصال، بمزيد من التفصيل.

سابعاً- إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

ألف- مشروع النص المنقح

22- يتضمن مشروع النص المنقح الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3 خيارات عبر مجموعة الأحكام قيد النظر، بما في ذلك مجموعة واسعة من مشاريع المقترحات البديلة التي تتطلب مزيداً من المناقشة والتوحيد. ومهمتنا في هذه الدورة هي تحديد مجالات التلاقي ومواصلة تطويرها وسد الفجوات المتبقية في المواقف، بما في ذلك من خلال إجراء مزيد من المفاوضات على النص بشأن جوهر الصك وهيكله.

23- ومن خلال مشاوراتي غير الرسمية، أدرك أن بعض الأعضاء، ومجموعات الأعضاء، ما فتئوا يعملون فيما بينهم لإيجاد أرضية مشتركة ووضع نص توفيقي. وأرحب بعملهم، لا سيما عندما يحدد الأعضاء أو مجموعات من الأعضاء مقترحات سد الفجوة بهدف زيادة توحيد مشروع النص وتبسيطه. وأشجع الأعضاء على عرض أي مقترحات على أفرقة الاتصال ذات الصلة في وقت مبكر من الدورة، بما في ذلك من خلال منصة وثائق اللجنة التي تصدر أثناء الدورة.

24- ومن الضروري أن نوفر للجنة في دورتها الخامسة مشروع نص مبسط وقابل للوضع في صيغته النهائية بلغة قانونية. ومع ذلك، ينبغي أن نعترف بأن بعض المسائل قد لا يكون من الممكن حلها في الوقت المتبقي للمفاوضات، وأننا سنحتاج إلى تحديد العمليات اللازمة للمضي بها قدماً بعد الاتفاق على النص في الدورة الخامسة.

25- ولذلك، وإذ أفكر فيما سمعته من الأعضاء من خلال مشاوراتي غير الرسمية، أقترح تنظيم الأعمال أدناه.

باء- الجلسة العامة

26- أقترح أن تقدم الأمانة بإيجاز مشروع النص المنقح الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3 في إطار البند 4 من جدول الأعمال (''إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية'').

27- ومن ثم أدعو المجموعات الإقليمية أو مجموعات الدول إلى تقديم أي ملاحظات عامة على مشروع النص المنقح. وكما ذكر أعلاه، وحرصاً على الوقت، وبالنظر إلى حجم العمل الماثل أمامنا، وللسماح لنا بالانتقال بأسرع ما يمكن إلى العمل في أفرقة الاتصال، ألتمس منكم عذراً في الامتناع عن الإدلاء ببيانات فردية في الجلسة العامة، وبدلاً من ذلك تقديم أي بيانات وطنية كتابةً من خلال منصة وثائق اللجنة التي تصدر أثناء الدورة. وستقتصر مدة البيانات على خمس دقائق لكل بيان باسم مجموعة إقليمية أو مجموعة من الدول. وإذا سمح الوقت، أود أن أفسح المجال لمداخلات المراقبين، مع حد زمني مدته دقيقتان لكل مداخلة، وسأعطي الأولوية لأولئك الذين يتحدثون باسم التحالفات والائتلافات والمجموعات.

28- ونظراً لضيق الوقت المتاح، فإنني أشجع بقوة البيانات على أن تكون التي يدلى بها في الجلسات العامة موجزة وأن تركز على الأفكار العامة بشأن مشروع النص المنقح حتى نتمكن من الانتقال بسرعة إلى المفاوضات بشأن النص، على النحو المتفق عليه في الدورة الثالثة، بما في ذلك من خلال إنشاء أفرقة اتصال. ويمكن تقديم بيانات محددة وتقنية بشكل أكثر فعالية في مجموعات الاتصال.

جيم- إنشاء أفرقة الاتصال وطرائق عملها

29- إنني أدرك الحاجة إلى ضمان توزيع وتخصيص ملائمين لعبء العمل عبر أفرقة الاتصال، وكذلك داخل كل فريق اتصال، وإتاحة الفرصة لإجراء مشاورات غير رسمية فيما بين الوفود حسب الحاجة، مع ضمان الشمولية والشفافية في العملية. ونحن جميعاً ندرك جيداً أن الوقت المتاح لنا لإنجاز عملنا محدود، وأننا بحاجة إلى استخدام وقتاً بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية.

30- ومع مراعاة هذه الاعتبارات واستناداً إلى هيكل العمل في دوراتنا السابقة، ودون المساس بنتائج المناقشات في الجلسات العامة، أقترح أن تنشئ اللجنة فريقي اتصال، على النحو المبين أدناه، بغية المضي قدماً في وضع نص الصك باستخدام مشروع النص المنقح كنقطة انطلاق وأساس للمفاوضات بشأن النص، على النحو المتفق

عليه في الدورة الثالثة. وإذ أشير إلى أن الدورة الثالثة للجنة أنجزت عملها من خلال ثلاثة أفرقة اتصال، أقترح أن يوزع عمل فريق الاتصال 3 في الدورة الرابعة على فريقي الاتصال هذين.

31- وسيكلف كل فريق اتصال بإجراء مفاوضات بشأن النص والمضي قدماً في وضع النص، بغية تبسيطه لكي تنظر فيه اللجنة لاحقا. وأتصور أن هذا التبسيط يمكن أن ينطوي على تقارب النصوص والمقترحات المتشابهة، وكذلك إمكانية إعادة تنظيم العناصر لتيسير هذا التقارب، عند الرغبة في ذلك. وسيكلف كل فريق اتصال بالنظر في عناصر محددة من مشروع النص المنقح، بحيث تعالَج جميع جوانب النص. وسيكون لكل فريق اتصال رئيسان مشاركان ويقدم تقاريره إلى الجلسة العامة.

32- واستناداً إلى هذه الاعتبارات، أقترح أن تنشئ اللجنة فريقي الاتصال التاليين، اللذين يمكن أن يسير عملهما بالتوازي:

(أ) سيكلف فريق الاتصال الأول (فريق الاتصال 1) بالنظر في العناصر التي تم تناولها في الجزأين الأول والثاني من مشروع النص المنقح الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3، بما في ذلك أي مرفقات مقترحة ذات صلة، وتقديم توصيات بشأن تبسيط النص؛

(ب) وسيكلف فريق الاتصال الثاني (فريق الاتصال 2) بالنظر في العناصر التي تم تناولها في الأجزاء من الثالث إلى السادس من مشروع النص المنقح الوارد في الوثيقة UNEP/PP/INC.4/3، بما في ذلك أي مرفق مقترح ذي صلة، وتقديم توصيات بشأن تبسيط النص.

33- وسيدعى كل فريق اتصال إلى تقسيم عمله إلى أفرقة فرعية، لكل منها ميسراه المشاركان. وفي حالة فريق الاتصال 1، ستكون هناك حاجة إلى ثلاثة أفرقة فرعية للسماح بتوزيع الخبرة والوقت وعبء العمل توزيعاً مناسباً، وبالنسبة لفريق الاتصال 2، ستكون هناك حاجة إلى فريقين فرعيين. وأقترح تقسيم عمل أفرقة الاتصال على النحو التالي:

فريق الاتصال 1
الفريق الفرعي 1-1 الجزء الأول: 1، 2، 3، 4، 5 الجزء الثاني: 12 و13 مكررا
الفريق الفرعي 1-2 الجزء الثاني: 1، 2، 3، 3 مكررا، 4، 4 مكررا، 5، 6، 9(ب)، 10(أ)، 13
الفريق الفرعي 1-3 الجزء الثاني: 7، 8، 9(أ)، 10(ب)، 11
فريق الاتصال 2
الفريق الفرعي 2-1 الجزء الثالث: 1 و2
الفريق الفرعي 2-2 الجزء الرابع: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 8 مكررا الجزء الخامس: 1، 2، 3 الجزء السادس

34- وسيبدأ فريقا الاتصال عملهما باستعراض عناصر مشروع النص المنقح في إطار ولايتهما وتحديد أي خيارات رئيسية وتداخلات محتملة ومجالات تتطلب التنظيف أو التبسيط وأي مقترحات لسد الفجوة. ويمكن لفريقي الاتصال بعد ذلك أن يطلبا من الرئيسين المشاركين أو الميسرين المشاركين للفريق الفرعي ذي الصلة إعداد نص مبسط منقح يستند إلى هذه المناقشة، للنظر فيه في الفريق الفرعي ذي الصلة.

35- وسيستمر العمل بعد ذلك في الأفرقة الفرعية حسب الاقتضاء. وسيتعين إبلاغ فريق الاتصال المعني بأي نتائج لعمل هذه الأفرقة الفرعية لكي يواصل النظر فيها. ويجوز أيضاً إجراء مشاورات غير رسمية بين الوفود، حسب الاقتضاء. وقد يقترح فريقا الاتصال أيضاً عقد اجتماعات مشتركة بشأن المسائل ذات الصلة في إطار ولاية كل منهما، حسب الاقتضاء. وستخصص فترات زمنية محددة لكل فريق للاجتماع والتقدم، على ألا تجتمع أكثر من ثلاثة أفرقة بالتوازي.

36- وأعتزم إجراء مزيد من المشاورات قبل انعقاد الدورة لتحديد رئيسين مشاركين لكل فريق من أفرقة الاتصال المقترحة وميسرين مشاركين لكل فريق من الأفرقة الفرعية، فضلاً عن رئيس لفريق الصياغة القانوني المقترح المشار إليه أدناه، وتقديم مقترحات في هذا الصدد لكي تنظر فيها الجلسة العامة. وسأعمل عن كثب مع الرؤساء المشاركين والميسرين المشاركين خلال الدورة، بما في ذلك من خلال الاجتماعات اليومية، لضمان التنسيق الوثيق في عمل أفرقة الاتصال، سواء من حيث الجوانب الموضوعية أو فيما يتعلق بالترتيبات الإجرائية.

37- وقد يرغب كل فريق اتصال أيضاً في أن يحدد، كجزء من مناقشته، المسائل التي يوجد فيها تقارب ونص مبسط يمكن أن تحيله الجلسة العامة إلى فريق صياغة قانوني أقترح أيضا أن تنشئه اللجنة (انظر الفرع سابعاً- دال أدناه).

38- وسيتعين على فريقي الاتصال اختتام عملهما بحلول نهاية يوم الأحد 28 نيسان/أبريل 2024، بغية إتاحة أي نتائج لعملهما في الوقت المناسب لكي تنظر فيها اللجنة في جلسة عامة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل 2024.

39- وأقر بأنني أقترح تنظيماً مختلفاً للأعمال عما استخدمناه سابقا، ولكن هذا انعكاس لتعقد المسائل والحاجة إلى إحراز تقدم شامل. ويسمح أسلوب العمل هذا بالمرونة في تنظيم عملنا وإدارته بأكثر الطرق الممكنة فعاليةً، مع الحفاظ على الشفافية الكاملة والشمولية.

دال- فريق الصياغة القانونية

40- أقترح أن تنشئ اللجنة فريق صياغة قانونية. وسينظر الفريق في أي عناصر من عناصر مشروع النص تم التوصل إلى اتفاق موضوعي بشأنها ويمكن أن تحيلها إليه الجلسة العامة، بما في ذلك مع تقدم العمل في فريق الاتصال، بغية ضمان أن ينعكس نص هذه العناصر بطريقة سليمة من الناحية القانونية، ويقدم توصيات بشأن الصياغة إلى الجلسة العامة. ولن يكلف الفريق بالنظر في مسائل السياسة العامة، وستحال أي مسائل تتعلق بالسياسة العامة قد يحددها في سياق عمله إلى الجلسة العامة.

41- وستنشئ الجلسة العامة للجنة الفريق خلال دورتها الرابعة، قرب منتصف الأسبوع، بغية مواصلة عمله حتى نهاية الدورة الخامسة. ويدعو رئيس فريق الصياغة القانوني إلى عقد اجتماعات الفريق عند الاقتضاء.

42- وأقترح أن يتألف فريق الصياغة القانونية من خبراء قانونيين ترشحهم كل مجموعة من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقترح أيضاً، نظراً لطبيعة الفريق، أن تقتصر المشاركة في اجتماعاته على الأعضاء فقط.

هاء- نظر الجلسة العامة في أعمال أفرقة الاتصال

43- لتعزيز أوجه التآزر في عمل أفرقة الاتصال، أقترح عقد جلسات عامة قصيرة للتقييم على مدار الأسبوع. وفي هذه الاجتماعات، سيقدم الرؤساء المشاركون لأفرقة الاتصال تقريراً عن التقدم المحرز في أفرقتهم. ومن شأن ذلك أن يسمح لعمل كل فريق اتصال بأن يسترشد بالتقدم المحرز في الفريق الآخر، وأن يستفيد من أي توجيهات إضافية من اللجنة استناداً إلى التقدم المحرز.

44- وأقترح أيضاً عقد جلسة عامة للجنة في يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل 2024 للنظر في نواتج أفرقة الاتصال، وفريق الصياغة القانونية، والتكليف بالعمل فيما بين الدورات. ويمكن دعوة اللجنة إلى الاتفاق، في ضوء هذه النواتج، على نتائج الدورة الرابعة وعلى العمل الإضافي بشأن إعداد الصك.

واو- العمل فيما بين الدورات

45- ربما أجري أيضاً أن المزيد من المشاورات غير الرسمية فيما يتعلق بمسائل محددة كلما دعت الحاجة إلى ذلك من أفرقة الاتصال، بما في ذلك بشأن وضع طرائق مقترحة ومضمون مقترح للعمل الذي يتعين الاضطلاع به بين الدورتين الرابعة والخامسة للجنة.

ثامناً- مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة

46- قررت اللجنة في دورتها الثالثة أن تعقد دورتها الخامسة في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من 25 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2024. وأقترح أن يقوم البلد المضيف، جمهورية كوريا، في إطار البند 3 (د) من جدول الأعمال (''مواعيد وأماكن انعقاد الدورات اللاحقة'')، بإبلاغ اللجنة بالأعمال التحضيرية للدورة الخامسة.

47- وقد ترغب اللجنة أيضاً في التذكير بأن حكومات إكوادور وبيرو ورواندا والسنغال عرضت في دورتها الأولى استضافة المؤتمر الدبلوماسي للمفوضين الذي يتعين عقده بموجب القرار 14/5 عند الانتهاء من المفاوضات، من أجل اعتماد الصك. وفي الدورة الثالثة للجنة، أعلنت حكومتا بيرو ورواندا عرضهما الاشتراك معاً في استضافة المؤتمر الدبلوماسي.

48- وقد ترغب اللجنة في النظر في اتخاذ قرار بشأن مكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي في دورتها الرابعة. ودعما لهذا النظر، يدعى الأعضاء الذين يعرضون استضافة المؤتمر الدبلوماسي إلى إبلاغ تفاصيل عروضهم عن طريق الأمانة قبل انعقاد الدورة.

تاسعاً- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة

49- قد ترغب اللجنة في النظر، في إطار البند 3 (هـ) من جدول الأعمال (''جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة'')، في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والموافقة على إحالته إلى الدورة لاعتماده وفقاً للمادة 3 من مشروع النظام الداخلي. وستعمم الأمانة مشروع جدول أعمال مؤقت خلال الدورة الرابعة لكي تنظر فيه اللجنة.

عاشراً- مسائل أخرى

50- أقترح تناول البند 5 من جدول الأعمال (''مسائل أخرى'') في جلسة عامة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل 2024. وإذا رغب أي عضو في إثارة أي مسائل أخرى في إطار هذا البند، فإنني أدعوكم إلى تنبيهي أثناء النظر في البند المؤقت 3 (ب) من جدول الأعمال (''إقرار جدول الأعمال'') في جلسة عامة يوم الثلاثاء، 23 نيسان/أبريل 2024.

حادي عشر- اعتماد التقرير واختتام الدورة

51- إذا دعت الحاجة اللجنة إلى الاتفاق على أي قرارات، فستعرض هذه القرارات لاعتمادها في جلسة عامة يوم الاثنين 29 نيسان/أبريل 2024.

52- وسيعد المقرر، بدعم من الأمانة وبتوجيه عام مني، تقريراً عن الدورة، وسيعمم كوثيقة رسمية. وكما حدث في الدورات السابقة، سيعرض مشروع التقرير لاعتماده في نهاية الدورة، مع إدراج الأجزاء الأولى من المداولات والمناقشات التي دارت خلال الدورة. وسأدعو اللجنة إلى أن تعهد إلى المقرر بوضع الصيغة النهائية للتقرير في أقرب وقت ممكن بعد الدورة، بمساعدة الأمانة وتحت توجيهي العام.

ثاني عشر- النتائج المحتملة للدورة الرابعة للجنة

53- مع اقتراب موعد انعقاد الدورة الرابعة، أدعو المشاركين إلى النظر فيما نحتاج جماعيا إلى تحقيقه بحلول نهاية الدورة.

54- وبعد نهاية هذه الدورة، سيكون أمام اللجنة دورة واحدة لاستكمال عملها نحو صك دولي ملزم قانوناً بحلول نهاية عام 2024 وفقاً للطموح المعرب عنه في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 ولذلك، من الضروري أن نحرز أكبر قدر ممكن من التقدم في الدورة الرابعة في إعداد نص الصك.

55- وبالنظر إلى هذا الإطار الزمني، قد تنظر اللجنة في النتائج المحتملة التالية للدورة الرابعة:

(أ) مشروع نص للصك متقدم بما فيه الكفاية للتمكين من وضعه في صيغته النهائية في الدورة الخامسة للجنة؛

(ب) مقرر بشأن محتويات وطرائق وجداول أي عمل مطلوب فيما بين الدورات تحضيرا للدورة الخامسة؛

(ج) النظر في مكان انعقاد المؤتمر الدبلوماسي؛

(د) الاتفاق على إحالة جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لإقراره.

56- وأخيراً، دعُونا جميعاً نضع في اعتبارنا أننا بصدد وضع صك دولي ملزم قانوناً يكون فعالاً وقابلاً للتنفيذ ويحمي الأجيال المقبلة والبيئة من التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية. وأتطلع إلى رؤيتكم في أوتاوا والعمل بشكل بناء معكم جميعاً من أجل تحقيق هذا الهدف بنجاح والوفاء بولايتنا بحلول نهاية هذا العام.

السفير لويس فاياس فالديفيسو
رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية

المرفق

قائمة وثائق الدورة الرابعة

وثائق العمل	
UNEP/PP/INC.4/1	جدول الأعمال المؤقت
UNEP/PP/INC.4/1/Add.1	جدول الأعمال المؤقت المشروح
UNEP/PP/INC.4/2	مشروع النظام الداخلي لعمل لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
UNEP/PP/INC.4/3	مشروع نص منقح للصك الدولي الملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
UNEP/PP/INC.4/4	مذكرة تصورية للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية